المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 03 مارس 2025

الحركة النقابية المغربية وحَراك 20 فبراير

تقرأون في هذا الملف

• «إضراب عام» 6/5 فبراير 2025:
اعتبار الواقع بالعقل، لا إسقاط الرغبات عليه

• الرفيق عبد الحميد أمين والهزيمة التاريخية في غارة قانون الإضراب

• مخاطر العمل في اماكن ضيقة أو مغلقة (محصورة) وسبل الوقاية...

• أوغست بيبل مناضلا ضد اضطهاد النساء

• جاك لندن لا يزال راهنيا

• جاك لندن: ثوري مهزوم

• يجب على الطبقة العاملة أن تناضل من أجل أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي

• محمد حسن الوزاني والمسألة النقابية

• الأممية الرابعة: «بيان اشتراكي بيئي، بيان الماركسية الثورية اليوم»

• لماذا لم تحقق تنسيقية المفروض عليهم التعاقد مطلب الإدماج بعد؟

محمد حسن الوزاني والمسألة النقابية

بقلم: رونيه غاليسو

جزء -3- أخير

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة بترجمة لمداخلة للباحث، المختص في شؤون الحركة العمالية بالعالم العربي، رونيه غاليسو، تتناول صلة الوطني المغربي محمد حسن الوزاني بالحركة النقابية. قدم غاليسو المداخلة في ندوة دولية بفاس أيام -25 -26 27 نوفمبر 2010، نظمها مركز محمد حسن الوزاني للديمقراطية والتنمية البشرية، بعنوان «الدولة والمجتمع في المغرب، تحديات العام الحديث». ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

يمر الخط الفاصل بين حركة محافظة تدعو إلى التحالف مع العرش، والتوجه الديمقراطي الذي يشكل لحظة الحداثة ولحظة ظهور منظور يهدف إلى إقامة تعددية ثقافية وسياسية وأيديولوجية. هذه الأخيرة تتطلب بنحو منطقي تام تضافرَ حركات دولية ذات مشروعية مضفاة بالديمقراطية وليس هيمنة نموذج.

ترون أهمية هذا الانشقاق في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي داخل الحركة الوطنية المغربية: فكون الحركة التي قادها محمد حسن الوزاني قد هزمها بنحو ما المحافظون الملتفون حول علال الفاسي، لا يعني أنها لم تكن تمثل خيارًا واعدًا وممكنًا لتحويل المجتمع المغربي نحو الحداثة. وكما هو الحال غالبًا في التاريخ، الخاسرون هم الذين على حق. وبعبارة أخرى، لا تعني إزاحة "الحداثيين" المحيطين بمحمد حسن الوزاني إلى هامش الحركة الوطنية، أنهم لا يمثلون قوة في المرتبة الثانية، يتأرجح وزنها تبعا للسنوات دون أن تتمكن من الحلول مكان التيار الأكثروي. وبسبب هذه المكانة لم يكن الحزب الديمقراطي ليمثل مشكلة كبيرة عندما ظهرت قوة السلطان ونمت، ثم قوة النزعة الوطنية الملكية.

يتتيح لي هذا الانتقال أن أثير بإيجاز إشكالية الأحزاب والنقابات بالعلاقة مع الحركة الوطنية المغربية. هذه المسألة مطروحة بجلاء في حقبة الأزمة الفرنسية المغربية في سنوات 1950. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 1951 بالتحديد، دعت الكونفدرالية العامة للشغل CGT إلى اتحاد عام للنقابات المغربية. وهي قبول الكنفدرالية العامة للشغل مسؤولين قادمين من حزب الاستقلال في قيادتها. وهكذا جرى تقاسم القيادة بين شيوعيين ووطنيين استقلاليين. وقد اكتسبت هذه القيادات الوطنية قاعدتها النقابية الخاصة بها؛ وكان المهدي بن بركة وعبد الرحمن ا يوسفي وآخرون هم مهندسو الالتزام النقابي لحساب حزب الاستقلال. وبهذه الطريقة، وجد حزب الشورى والاستقلال نفسه مستبعَدا، على الأقل في القمة، من الكنفدرالية العامة للشغل، وبالتالي من الثنائي حزب/ نقابة. وسيجد الحزب الديمقراطي صعوبة في اكتساب قاعدة؛ وسيبقى، بطريقة ما، حزباً طليعياً بمثقفيه الملتزمين بالحداثة، لكنه محروم من انغراس نقابي.

باختصار شديد، ماذا حدث بعد الاستقلال للعلاقة بين الأحزاب والنقابات؟ ثمة أمران مهمان في ظل النموذج الحزبي/ النقابي. كان حزب الاستقلال يقدم نفسه على أنه الحزب الوحيد المتطلع إلى قيادة المغرب السياسية. لكن إذا كان حزب الاستقلال قد ادعى عند الاستقلال أنه أقام حزبا وحيدا له شرعية قيادة البلد، فلن يستمر كحزب وحيد لأن الحزب الوحيد في المغرب هو القصر. ونحن نعلم أن ولي العهد، الحسن الثاني بعد الاستقلال بقليل، هو الذي عمل لقطع طريق حزب الاستقلال لبلوغ صفة الحزب الواحد على رأس نقابة واحدة، وذلك باستثارة على كيانات حزبية وإيجاد استجابة في الأوساط النقابية.

إنه في هذا السياق تم تأسيس الاتحاد المغربي للشغل بقيادة المحجوب بن الصديق.

وبطريقة ما، أصبح الاتحاد المغربي للشغل «جماعة العمل» الذي سيكون الزعيم النقابي لعقود قادمة، بطريركه المنفلت من أي رابط تبعية لحزب سياسي، وفي النهاية لم يكن له سوى الملك محاورا. في الواقع، حتى عندما كان في السجن، كان يسمى المعارض الحاظي بالأفضلية. كان ثمة زمن تعبئة نقابية، وتدريب النقابيين الشباب، وحتى إنشاء اتحاد نقابي نسائي. تعرضت ترسيمة حزب/ نقابة لتشويه شديد بفعل ملكي، بيد أن الأمر انتهى بامتلاك كل حزب تقريبًا لنقابة عمالية خاصة به.

والخلاصة، إذا التقطنا خيط الخط الديمقراطي، يمكن أن نجد له معنى ليومنا هذا. إن فكر محمد حسن الوزاني وإرادته السياسية من أجل الديمقراطية والتعددية، يسعى الى طريق انتقال ديمقراطي. وقد قمت باستعادة هذه الصيغة في العنوان الذي وضعته لمقدمة إعادة نشر نصوص بن بركة السياسية بعد وفاة الحسن الثاني: «انتقال ديمقراطي ولكن نحو ماذا؟». (Mehdi Ben Barka, Ecrits Syllepse, Paris, 1965-politiques 1957. (Tarik éditions, Casablanca, 1999

لا يزال الانتقال الديمقراطي معلقا، مصطدما بمشكلتين. الأولى هي تناقض الحكم الملكي المطلق مع ديمقراطية تعددية حقيقية. والثانية، مشكلة واقعية، تتمثل في المأزق المتعلق بالحل الخاص بالصحراء، في ظل غياب مشروع فيدرالي مغاربي. وعلى مستوى أعمق، ألا ينبغي أن نعود إلى التحالف الذي أقيم في سنوات 1930 بين جزء كبير من البرجوازية الميراثية والعرش، والذي كان يجب تعزيزه؟ بل يمكن القول إنه مفعول الخوف من «سنة الريفي» عندما كان عبد الكريم على أبواب فاس سنة 1925-1926، الخوف من جمهورية الريف، هو الذي أنتج هذا الارتكاس المتمثل في اللجوء إلى الملك للحفاظ على نظام اجتماعي قائم على السيطرة البرجوازية.

إن الاستيلاء على الحركة الوطنية من قبل الوطنية الملكية قد ختم وأبّد هذا التحالف بين برجوازيات ميراثية، متنوعة طبعا، والعرش، التحالف الذي يجمع بأنماط متقبلة حسب الفترة ولكن متباه بها بنحو متزايد، إضفاء للشرعية إسلاميا كان قائما قبلا في النزعة العربية الإسلامية في مرحلة الانشقاق الأولى. أما الحداثة فقد أُحيلت إلى الهامش وإلى تعبير أقلوي؛ وتُرك المسار الديمقراطي معلقًا.

إحالة ببليوغرافية: من أجل معرفة الفاعلين والمصادر، يرجى الرجوع إلى

Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier: Maghreb, sous la direction de René Gallissot, collection Maitron, éditions de l'Atelier, Paris, volume Maroc, avec la collaboration d'Albert Ayache et de Georges Oved (Eddif, Casablanca, 1998), en particulier pour les notices biographiques de Taleb BEN BOUAZZA et de Mahjoub BEN SEDDIK, de Driss BEN BENZAKOUR BEN M'FEDEL, Jean BERNARDINI, communiste secrétaire de la section SFIO de Fès, Ahmed BOUHELAL, Paul CHAIGNAUD (Gauche révolutionnaire), Mehdi EL MENIAÏ, Robert Jean LONGUET, Jean MAURIN (gauche SFIO), Allal EL FASSI, et bien sûr Mohamed Hassan OUAZZANI.

الحركة النقابية المغربية وحَراك 20 فبراير

اندفعت شعوب المنطقة نهاية سنة 2010 في سيرورة ثورية أسقطت رؤوس أنظمة وأجبرت أخرى على تقديم تنازلات سياسية ومادية ما كانت تتصور أنها ستُقدِم عليها. كان للحركة العمالية دور كبير في تلك الإنجازات الثورية العظيمة، خصوصا دور اليسار النقابي في الاتحاد العام التونسي للشغل ودور الحركة العمالية في مصر (المحلة والقناة) وأيضا في البحرين. أعاد ذلك الدورُ للحركة العمالية ما لها من إمكانات ثورية كامنة، جرى إعلانُ دفنِها أكثر من مرة منذ انهيار «شيوعية المعسكر الشرقي»، كما أعاد للثورة راهنيتها، دافعة إلى الخلف أوهام التغيير السلمي والتدرُّجي، التي جرعتها للكادحين-ات أصنافٌ عديدة من معارضة برجوازية خانعة.

في المغرب، ومع امتداد السيرورة الثورية محليا، انطلقت بالموازاة مع الحراك السياسي المعروف بـ«حركة 20 فبراير»، نضالاتٌ عمالية (لاسامير وعمال الوساطة لدى المجمع الشريف للفوسفاط، ونضالات القسم المعطل من الطبقة العاملة الحامل للشهادات العليا ومعطلي الهضبة الفوسفاطية)، فضلا عن نضالات شعبية (فلاحي دكالة والسراغنة... إلخ). إلا أنه في الاتجاه المعاكس لهذه الهبّات النضالية العمالية والشعبية من أسفل، كان سلوك القيادات النقابية مساعدا للمَلكية والرأسماليين في تجاوز سياق السيرورة الثورية وامتدادها المحلي (حراك 20 فبراير) بأقل كلفة، وبطريقة رسَّخت الحكم المطلق للمَلكية وفتح الباب في ما بعد لها وللرأسماليين لتشديد هجومهما على الطبقة العاملة وشرائح الشعب الكادح، لاسترداد ما تنازلا عنه سنة 2011 واستئناف ما شرَعا فيه قبل تلك السنة (إصلاح منظومة الأجور، تفكيك الوظيفة العمومية، إصلاح صندوق المقاصة، تطبيق حقيقة الأسعار على البنزين، الشروع في تفكيك المؤسسات العمومية مثل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الهجوم على جبهة حرية التعبير بإصدار مدونة الصحافة والنشر... إلخ).

أربك حَراك الـ 20 فبراير حسابات الحاكمين، وانفلت الوضع بتدفق مئات آلاف الشباب والكادحين- ات إلى الشارع. وما أثار هلع الحاكمين أكثر هو أن الحركة المطلبية الشعبية ترفع مطلب التغيير السياسي، تغيير الدستور. لأول مرة منذ فرض أول دستور للحكم المطلق عام 1962، تنزل الجماهير إلى الشارع للمطالبة بتغييره، ومن المشاركين مَن رفَعَ مطلبَ المجلس التأسيسي لوضع الدستور الجديد، بعد أن دفَن أغلبُ قوى المعارضة المغربية هذا المطلب منذ مطلع سنوات 1970.

كان أول ما قامت به المَلكية، هو استقبال المستشار الملكي محمد المعتصم قادةَ النقابات العمالية يوم 28 فبراير 2011، أي أسبوعا فقط بعد انطلاق التظاهرات، وأسبوعين قبل خطاب التاسع من مارس الذي أضفى عليه طابع الإنجاز التاريخي للمَلكية .

طيلة عقود لم يجتمع قادة الحركة النقابية المغربية معا من أجل الدفاع عن مصلحة من يمثلونهم، أي عبيدُ الأجرة، لكنهم اجتمعوا استجابة لدعوة الاستبداد من أجل إنقاذه من حركة نضال جارية قد تتحول إلى ثورة، في سياق ثوري إقليمي. لأول مرة التقى نوبير الأموي (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) وعبد الرحمان العزوزي (الفيدرالية الديمقراطية للشغل) والميلودي موخاريق (الاتحاد المغربي للشغل) وحميد شباط (لاتحاد العام للشغالين بالمغرب) ومحمد يتيم (الاتحاد الوطني للشغل). لم يلتقوا مع القاعدة العمالية في وحدة ما أحوج عمال المغرب إليها، بل للاستماع للسيد مستشار الاستبداد.

عرض القادة النقابيون على المستشار الملكي تمنياتهم في تحسين أوضاع العمال وارتقاء المغرب إلى الديمقراطية، بينما جرى في الواقع تقييدهم بهذا الاستقبال بالتزام الهدوء. وهو ما أكدته بالحرف ثريا الحرش القيادية آنذاك في نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حوار بثته فضائية "ميدي 1" يوم 23 أكتوبر 2014: «لو لم تكن لدينا روح المواطنة لكنا يوم 20 فبراير خرجنا إلى الشارع مع المحتجين، بل على العكس من ذلك جلسنا كنقابات على طاولة الحوار ووقعنا على اتفاق 26 أبريل 2011».

لم يكن للقادة النقابيين أي دور في إنجاح حركة 20 فبراير. كلهم بلا استثناء كانوا ضد حركة 20 فبراير، فمَن منهم ساندها، و جند القوى و الإمكانات لنجاحها؟ من منهم خاطب القاعدة النقابية للانضمام إلى شباب 20 فبراير؟ السادة القادة رفضوا 20 فبراير لأنهم محكومون بما يربطهم إلى الدولة: سياسة «الشراكة الاجتماعية» و«الحوار الاجتماعي» و«الميثاق الاجتماعي»، هذه السياسة التي حلت مكان النضال الطبقي والحفاظ على علة وجود النقابات، أي الدفاع عن مصالح الأجراء.

أما من شارك من النقابيين- ات، وحتى بعض الأجهزة المحلية أو الوطنية للنقابات، إنما فعل ذلك بشق عصا الطاعة إزاء القيادات النقابية، وهؤلاء المعارضون هم من أنقذ شرف الحركة النقابية المغربية في هذه المرحلة التاريخية التي افتتحها 20 فبراير.

استمر نفس النهج، المرتعب من أي نضال عمال وشعبي منبعث من أعماق الشعب. فبعد سنوات من حراك العشرين فبراير، رأينا القيادات النقابية تُعامِل حَراكي الريف وجرادة بنفس التعامل، وامتنعت عن حشد التضامن العمالي مع هذين الحَراكين الشعبيين. ومنذ سنة 2016 وشغيلة قطاع التعليم في نضال لا ينقطع ضد تفكيك الوظيفة العمومية، كان آخره حراك التعليم العظيم لسنة 2023، حيث تعاونت القيادات النقابية مع لدولة من أجل هزم ذلك الحراك.

بعد 10 سنوات من حراك العشرين فبراير والتباكي على تملص الدولة من تنفيذ ما التزمت به من صفقة مع القيادات النقابية لإطفاء ذلك الحراك (اتفاق أبريل 2011)، وقعت هذه القيادات اتفاقا آخر، 30 أبريل 2022، التزمت فيه مع الرأسماليين ودولتهم، بتنفيذ هجمات تاريخية خطيرة، منها نزع سلاح الطبقة العاملة بالتفاهم على إصدار قانون تكبيل الحق في الإضراب، والمزيد من تعديل مدونة الشغل لما فيه مصلحة الرأسماليين، وتفكيك أنظمة التقاعد.

يعزى هذا الدرك الأسفل الذي آلت إليه الحركة النقابية، المفترض فيها أن تكون أداة نضال الطبقة العاملة ضد الاستبداد السياسي والاستغلال الرأسمالي، من جهة إلى كون تلك القيادات النقابية أذرعا لقوى سياسية غير عمالية، تسعى لضبط النضالات العمالية في حدود لا تهدد الاستبداد السياسي والطبقة البرجوازية، أو قيادة تابعة بشكل كلي للمَلكية (الاتحاد المغربي للشغل). ومن جهة أخرى، إلى انعدام أي معارضة نقابية يسارية ذات خط طبقي مستقل كليا عن البيروقراطيات النقابية، وقد أبرز المؤتمر الأخير حاد المغربي للشغل مصير تكتيكات مجاراة البيروقراطيات من أجل الحصول على مواقع في الأجهزة.

لا تزال سمات مرحلة ما بعد صفقة القيادات النقابية مع الاستبداد سنة 2011 قائمة، ما يطرح مرة أخرى ضرورة بناء معارضة نقابية يسارية طبقية، تتحمل مهمة الإنصات لنبض الطبقة العاملة والتجاوب مع اندفاعاتها إلى الكفاح، وتجسيد التضامن الطبقي، وتنظيم التعاون النضالي المخترق لجميع النقابات، و السير قدما على طريق التسيير الذاتي للنضالات تحت راية المصالح الطبقية للعمال.

فللنهض بمسؤوليتنا في إنقاذ ما تبقى من الحركة العمالية من التخريب الذي تدفع إليه سياسة البيروقراطيات النقابية ومجاراتها اليسارية، ولتتحد كل قوى المعارضين- ات لهذا التخريب في يسار نقابي على أسس التمسك بمصلحة العمال الطبقية. ولنعمل على تلاحم حركة العمال بالتدفقات الشعبية التي تلوح في الأفق.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

مخاطر العمل في اماكن ضيقة أو مغلقة (محصورة) وسبل الوقاية...

تتمة الصفحة 05

- الوسائل المتاحة والمتوفرة لعمليات الإنقاذ؛

- وسائل الاتصالات مع الأشخاص الذين سوف يدخلون للعمل بالمكان المغلق؛

- المعدات المطلوبة ومعدات الوقاية الشخصية المطلوبة؛

- جميع الشروط الخاصة الأخرى المطلوبة لتأمين العمل داخل المكان المغلق.

رابعا- فحص المخاطر داخل المكان المغلق:

من أهم الأعمال الواجب القيام بها قبل الدخول للمكان المغلق هي فحص الجو داخل مكان العمل بالكشف عن الغازات ونسبة الأكسجين الموجودة، وذلك على النحو الآتي بالترتيب:

1 - فحص نسبة الأوكسجين، والتأكد من أنها لا تقل عن 19.5%، ولا تزيد عن 23.5%؛

2 - فحص تركيز المواد القابلة للاشتعال والتأكد من أنها أقل من 10%؛

3 - فحص تركيز الغازات السامة والتأكد من أنها أقل من النسبة المسموح التعرض له، مثلا:

* التركيز المسموح بالتعرض له من غاز كبريتيد الهيدروجين هو: 10 جزء بالمليون (10 ppm).

* التركيز المسموح بالتعرض له من غاز أول أكسيد الكربون هو: 35 جزء بالمليون (35 ppm).

ويستخدم في ذلك جهاز كشف الغازات، وهو جهاز رقمي متخصص في قياس تركيز الغازات، وله خرطوم طويل يستطيع القياس على أعماق، ويحدد نسبة الأكسجين والغازات الأخرى الخطيرة، ولابد من تكرار القياس للتأكد أكثر من مرة.

خامسا- مسؤولية الشخص / الأشخاص الذين سوف يدخلون للمكان المغلق:

- قبل الدخول التأكد من أن:

* نسبة الأوكسجين لا تقل عن 19.5%؛

* نسبة الأبخرة القابلة للاشتعال لا تزيد عن 10%؛

* تركيز المواد السامة أقل من الجرعات المقررة والمسموح بها؛

* جميع المحابس مغلقة ومؤمنة كذلك جميع التوصيلات الكهربائية؛

* توفر جميع معدات الوقاية الشخصية المطلوبة لأداء العمل بأمان؛

* توفر طريقة اتصالات مناسبة مع الأشخاص خارج المكان المغلق؛

* مغادرة المكان فورا في حالة وقوع حالات طارئة.

سادسا- مسؤولية الشخص / الأشخاص المكلف بالمراقبة خارج المكان المغلق:

- التواجد عند فتحة الدخول مستعدا للتصرف في حالات الطوارئ ولا يتم تكليفه بأداء أية أعمال سوى المراقبة؛

- أن تكون لديه المعرفة والدراية باستخدام أجهزة التنفس المزودة بالهواء، وكذلك استخدام معدات إطفاء الحرائق؛

- التنبه للإشارات الواردة من العاملين داخل المكان المغلق عبر مختلف هذه الحبال أو بأية وسائل التواصل بهم؛

- مراقبة المحابس والمفاتيح المغلقة بصفة مستمرة؛

- المحافظة على المكان المجاور للمكان المغلق خاليا من جميع العوائق؛

- الطلب من العاملين داخل المكان المغلق مغادرته فوراً في حالة وقوع أية حالات خطرة...

سابعا- الأجهزة والمعدات التي تستخدم لحماية العمال:

- بدل تطهير (كذلك بنطلون قطعة واحدة)؛

- قفازات لليد؛

- خوذة للرأس؛

- نظارات واقية أو درع الوجه: لحماية العين من أي مواد أو مخلفات متطايرة أثناء العمل؛

- قناع الوجه (على سبيل المثال، قناع جراحي): لحماية الأنف والفم من رذاذ المواد أو النفايات؛

- في حالة القيام بعمليات التنظيف التي تولد الأيروسولات، يجب استخدام قناع تنفس صناعي معتمد [الذي يقوم بمنع ما لا يقل عن 95٪ من الجسيمات الدقيقة الصغيرة جدًا (0.3 ميكرون)]. إذا تم تركيبه بشكل صحيح، فإن قدرات الترشيح تتجاوز تلك الخاصة بأقنعة الوجه. ومع ذلك، حتى جهاز تنفس صناعي معتمد مجهز بشكل صحيح لا يلغي تماما خطر المرض أو الموت؛

- المعاطف الكتيمة أو المقاومة للسوائل وقفازات مضادة للماء (قفازات خارجية مطاطية ثقيلة مع قفازات داخلية) وأحذية مطاطية لمنع تسرب مياه قد تكون ضارة إلى الجلد؛

- حزام الأمانونش الإنقاذ، وذلك لإنقاذ العامل فورًا إذا تعرض لخطورة مفاجئة، مثل:

* تعطل أجهزة التنفس فجأة أو انقطاع التيار الكهربي؛

* شعور العامل بالتعب أو الإعياء الشديد أو الإغماء؛

* إذا حدث عطل مفاجئ في أجهزة الإنارة؛

* اندفاع المياه عليه في بئر مثلا، أو أي مكان عمل مغلق مماثل.

- « كمبروسر» تنفس صناعي بالقناع، ووصلات التنفس مناسب لعدد العمال ونوع العمل؛

- كشافات إضاءة؛

- مولد كهرباء ذو قدرة مناسبة للتشغيل والإضاءة في الأماكن المعتمة وليلا؛

- أقماع إرشادية للطريق وشرائط تحذيرية للطريق العام؛

- هَوَّاية أبار (بنزين أو كهرباء)؛

- حقيبة إسعافات أولية؛

- سلم خشب أو ألومنيوم للصعود عليه بسرعة؛

- وسائل أخرى مساعدة في العمل.

ثامنا- كيفية وقاية العامل من هذه الظروف الخطيرة:

- يجب ع صاحب العمل تجنب، قدر الإمكان، جميع الأعمال في الأماكن الضيقة؛ وعندما لا يكون من الممكن القيام بخلاف ذلك، يجب تقييم المخاطر التي يشكلها العمل في المكان المعني، واتخاذ إجراءات السلامة المتبعة للعمل بأمان داخل هذه الأماكن، وإعداد خطة سلامة مكتوبة تختص بالأماكن المغلقة (المحصورة)، واتخاذ ترتيبات الطوارئ عند الضرورة؛

- عدم تجاهل المخاطر، فقط لأن المكان المحصور كان آمنا يومًا ما، لا يعني أنه سيكون كذلك دائمًا؛

- عدمالسماح لشخص ما بالدخول إلى مكان مغلق والعمل به دون التأكد من أن المكان آمن؛

- عدم المخاطرة بحياة العامل تحت تأثير ضغوط المشرفين (مديرين، رؤساء فرق، شافات...)؛

- التنسيق الجيد مع المصالح المختصة ودراسة المشاكل المحتملة في موقع العمل ووضع خطة للتغلب عليها، مع تحديد الاحتياجات المطلوبة للعمل و جهيزها بوقت كافٍ؛

- تهوية المكان المغلق أو المحصور بفتحه بفترة لا تقل عن 30 دقيقة قبل بداية العمل، وتهويته بواسطة شفاطات هواء مناسبة (هَوَّاية أو أكثر إذا لزم الأمر)، والأنسب تهويته بضخ هواء نقي إلى الداخل وفي نفس الوقت سحب الهواء الملوث (الغازات من المكان المحصور) إلى الخارج قبل العمل فيه؛

- التأكد من أن العامل على دراية بالمخاطر الموجودة داخل مكان عمل ضيق، ومؤهل ومدرب على هذا العمل وعلى استخدام معدات الطوارئ...

- تقليل مدة العمل المتواصل قدر المستطاع لأن العامل غير معتاد على أجهزة التنفس، وزيادة مدة الاستراحة وعددها بين فترات العمل، وتهوية المكان أثناء فترات الاستراحة، لا سيما إذا كان العامل غير معتاد على العمل في الأماكن الضيقة؛

- التدريب والتوعية يجب توفير التدريب المستمر للعاملين حول العمل داخل الأماكن المحصورة وطرق السلامة؛

- إخطار العمال بالمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها.

* من أجل تفاصيل أكثر عن هذه الحادثة، يرجى العودة إلى صفحة فيسبوك مرصد حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالمغرب: https://web.facebook.com/share/p/1ABKvum891/

بقلم محمد أمين الجباري

مخاطر العمل في اماكن ضيقة أو مغلقة (محصورة) وسبل الوقاية...

بقلم؛ محمد أمين الجباري

تحل يوم 6 مارس 2025 الذكرى الأربعينية لوفاة 5 من أبناء طبقتنا، اختناقا و/ أو حرقا، داخل نفق بسد المختار السوسي بجماعة تفنوت، إقليم تارودانت، نتيجة انفجار بالنفق، وذلك في أثناء عمليات إصلاح وصيانة (*).

تؤكد هذه المصيبة، الناجمة عن تعود المقاولات على إهمال ظروف عمل الشغيلة، أن صحة هؤلاء وحياتهم ليس هَما يؤرق أرباب العمل ولا دولتهم. وأن الخطابات الرسمية حول الصحة والسلامة في أماكن العمل لا تنقل إلى أرض الواقع بسياسة منهجية للوقاية. كما تؤكد أن ظروف العمل لن تتحسن سوى بالتعبئة والكفاح. ومن واجبات التعبئة هذه التنبيه إلى المخاطر المهنية والتعريف بسبل اتقائها. في هذا الإطار، نعرض أدناه لمختلف مخاطر العمل في مكان محصور ضيق ومغلق، وسبل الوقاية منها.

يتعرض العمال لإصابات خطيرة أو بليغة أو وفيات أثناء العمل داخل الأماكن المغلقة (المحصورة). وينتج ذلك غالبا عن عدم احترام شروط دخول هذه الأماكن والعمل فيها، وعن عدم توفير أرباب العمل معدات العمل المناسبة، وكذا عن عدم كفاية استعداد العمال لدخول مثل هذه الأماكن، وقبولهم العمل بها رغم خطورتها... ما يعرض حياة هؤلاء العمال للخطر المفضي إلى الموت.

فما هي مخاطر العمل في الأماكن الضيقة أو المغلقة (المحصورة)، وما سبل الوقاية؟

صور الضحايا الخمس في حادثة شغل سد المختار السوسي يوم الأحد 26 يناير 2025.

أولا- الأماكن الضيقة أو المغلقة (المحصورة):

يُعرف المكان الضيق أو المغلق (المحصور) بأنه مكان عمل ذو وسائل وسبل محدودة للدخول و/ أو الخروج، ويسمح بتراكم المواد السامة أو القابلة للاشتعال أو نقص الأكسيجين، ما يسبب مخاطر للعمال ما لم يزود بالتهوية المناسبة (طبيعية أو صناعية).

يمكن القول إنها الأماكن التي تتوافر فيها أساسا الشروط التالية:

1 - غير مصممة للعمل بها فترة طويلة من الزمن؛

2 - يوجد بها غازات سامة - خانقة - قابلة للاشتعال؛

3 - لها مداخل ومخارج محدودة وضيقة؛

4 - الأكسجين بها بسيط جدا أو منعدم والتهوية بها رديئة جدا والإضاءة غير كافية؛

5 - ليس فيها مخارج كافية ومناسبة للهروب وقت الخطر.

ومن أمثلة الأماكن المغلقة: الأنفاق؛ الخزانات؛ صوامع الغلال؛ حاويات السفن؛ الآبار؛ الحفر ...

ثانيا- مخاطر العمل في الأماكن الضيقة أو المغلقة (المحصورة):

1 - مخاطر الاختناق:

خطورة نقص أو زيادة الأكسجين على التنفس: من المعروف أن نسبة الأكسجين في الأماكن المفتوحة حوالي 21% من نسبة الهواء، تجعل الإنسان يتنفس بشكل طبيعي، أما إذا تعرض العامل لنقص أو زيادة النسبة عن ذلك يتعرض لخطورة الاختناق، وسهولة اندلاع نيران بمكان العمل...

ونسبة الأوكسيجين المسموح بها للعمل داخل الأماكن المغلقة يجب ألا تقل عن 19.5% كما يجب ألا تزيد عن 23.5%. وأي مكان يقل به نسبة الأكسجين عن 19.5% لا يسمح بالدخول فيه إلا بأجهزة تنفس صناعي مناسبة.

2 - مخاطر التسمم:

الغازات السامة: أخطر الغازات السامة المحتمل وجودها بالأماكن المغلقة هي: غاز الميثان (CH4)؛ غاز كبرتيد الهيدروجين (SH2)؛ غاز أول أكسيد الكربون (CO)؛ غاز النشادر (NH3)؛ غاز الكلور.

3 - مخاطر الحرائق والاشتعال:

المواد القابلة للاشتعال المحتمل وجودها في الأماكن المغلقة هي: المواد البترولية؛ الميثان...

4 - المخاطر الميكانيكية و الكهربائية :

- الحركة غير المتوقعة للمعدات الميكانيكية داخل الأماكن المغلقة قد تتسبب في وقوع إصابات للعاملين بهذه الأماكن؛

- تفريغ الشحنات الكهربائية من المحركات الكهربائية داخل الأماكن المغلقة.

5 - المخاطر الطبيعية:

- تفاوت واختلاف درجات الحرارة (برودة، سخونة)؛

- وجود مواد كيميائية حارقة؛

- وجود حشرات وزواحف بالأماكن المغلقة؛ مثلا «فتحات التفتيش» (le regard ou la salle d›inspection)، وأنابيب المجاري تشكل مساكن ممتازة للكثير من الآفات مثل الصراصير والحشرات والفئران...

- الضوضاء العالية؛

- مخاطر الانزلاق والتعثر والسقوط؛

- الضاءة غير الكافية؛

- عدم استخدام معدات وآلات العمل السليمة قد تسبب الإصابة للعاملين ؛

- محدودية المداخل والمخارج من وإلى مكان المغلق...

- مخاطر الاجتياح، مثل :

* حركة المواد داخل المكان المغلق تسبب أنواع كثيرة من الإصابات؛

* حركة الغلال داخل صوامع الغلال واجتياحها للعاملين بداخلها؛

* خول المواد البترولية أو المواد السائلة إلى الخزانات أثناء العمل بداخلها.

ثالثا- إجراءات الدخول والعمل داخل الأماكن المغلقة:

قبل دخول مكان مغلق والعمل به يجب صرف صريح دخول لهذه الأماكن يحتوي، على الأقل، على المعلومات الآتية:

- اسم وموقع المكان المغلق؛

- الغرض من الدخول للمكان المغلق ؛

- التاريخ ومدة صلاحية ا صريح؛

- أسماء الأشخاص الذين سوف يدخلون المكان المغلق للعمل به؛

- أسماء الأشخاص الذين سوف يتواجدون خارج المكان المغلق؛

- اسم المشرف المسؤول عن العمل؛

- كشف بالمخاطر المحتملة؛

- طريقة عزل والتحكم في هذه المخاطر ؛

- الشروط المقبولة للدخول : نسبة الأوكسجين ، نسبة و ركيز المواد القابلة للإشعال، وتركيز المواد السامة؛

- نتائج القياسات والفحص الذي تم إجراؤها للمكان المغلق قبل الدخول وأثناء الدخول؛

التتمة في الصفحة 06

«إضراب عام» 6/5 فبراير 2025:
اعتبار الواقع بالعقل، لا إسقاط الرغبات عليه

بقلم؛ م. البحري

جاء في جريدة أخبار عمالية، بتاريخ 18 فبراير 2025، مقال بعنوان «قراءة في الإضراب العام الوطني: دروسه وآفاقه. استعداد نضالي... توق للوحدة النضالية... وتطلع لمقاومة تصعيدية».

الجهد محمودٌ مندرجٌ ضمن واجب مناضلي-ات الطبقة العاملة المتمثل في النظر بعين الحرص على صحة خط النضال اعتمادا على حقائق الواقع. لكن هكذا نظر نادر في الحركة العمالية المغربية بحكم طبيعتها. فكون قوى سياسية غير عمالية، وبيروقراطيات عمالية، مارست، ولا تزال، هيمنةً على الحركة النقابية، أمر خلق تقاليد سيئة في التعامل مع النضالات من زاوية التقييم واستشراف الآفاق. قوام تلك التقاليد تناولٌ سطحي، لا يهتم بما ينطق به الواقع العمالي، تنظيما ونضالا، ولا يعتمد معطيات موضوعية، ومؤشرات دالة فعلا عما يعتمل داخل الطبقة.

فزاوية النظر الحريصة على تقدم النضال العمالي في أفق تحرري ملزمة برصد التطورات الكمية والنوعية بناء على حقائق الواقع بعيدا عن أي إسقاط للرغبات عليه. وللأسف لهذا الإسقاط الذاتي تاريخ في اليسار المغربي المنتسب إلى الطبقة العاملة، تاريخ لا يزال ممتدا يحُول دون اكتساب رؤية واقعية لمجريات النضال وآفاقه. فقد درج اليسار الثوري طيلة عقود على اعتبار النظام في أزمة دائمة، يقابلها نضال للشغيلة ولعامة المقهورين- ات في تطور مستمر، وحتى تجذرٌ سائر دائما نحو الأرقى. وعادة ما يجري الاكتفاء، استدلالا على هذا الزعم، بعرض أمثلة عن نضالات جارية هنا وهناك، دون إدراجها ضمن سياق ولا قياس وزنها بمؤشرات موضوعية.

وهذا بالذات، بنظرنا، ما سار عليه المقال المنوه به أعلاه بصدد ما سمي إضرابا عاما (5 و6 فبراير 2025). فقد قيّم المقال مشاركة الطبقة العاملة في إضراب اليومين بأنها مكثفة، ومعبرة عن استعداد نضالي كبير لتحصين المكاسب التاريخية. واعتبر المقال قرار الإضراب ناتجا جزئيا عن ضغط القواعد، وأن دعوة المركزيات النقابية والتنسيقيات للمشاركة في «الإضراب العام» تأكيد لتوق قاعدي واسع للوحدة النضالية.

مفارقة المقال أن كل ما أورد من حقائق وأمارات دالة إنما تصب في استنتاج عكس ما يزعم من مشاركة كثيفة في الإضراب العام، وما إلى ذلك من خلاصات عن الاستعداد النضالي المزعوم.

من العناصر الأعظم أهميةً التي حكمت على إضراب 5-6 فبراير بافتقاد حد أدنى من مواصفات إضراب عام كون القيادات الداعية إليه لا إرادة لديها في تنفيذ إضراب عام حقيقي يوقف البلد ولو جزئيا بنحو ضاغط فعلا. ودلائل غياب هذه الإرادة ماثلة في فجائية إعلان «إضراب عام» خارج أي سياق نضالي تعبوي. فقيادة الكونفدرالية المبادرة قامت بتحريكات رمزية لقوى هذه المركزية لا تنطوي على أي قوة ضغط (وقفات لأعضائها أمام المقرات...). وقيادة الاتحاد المغربي للشغل المضطرة لمسايرة شقيقتها في الك.د.ش (والمزايدة عليها بإضافة يوم 6) زايدت ونسفت الاحتمال الضئيل لاكتساب الإضراب وقعا على الاقتصاد والحياة الاجتماعية، بأوامر تجنب الإضراب في القطاعات الإستراتيجية... لم تكن غايات القيادات النقابية، بعد مشاركتها في تمرير قانون الإضراب، سوى اختلاق حدث معبر ظاهريا عن رفض قانون الإضراب. حدث يسجَّل ليُتخذ مستقبلا حجةً على أن القيادات قاومت قانون الإضراب بفعل نضالي من حجم الإضراب العام.

وإذ يقر المقال أن سياسة البيروقراطيات النقابية (المقال لا يستعمل بتاتا هذا المفهوم الماركسي) قائمة على المرافقة والشراكة، لم يسع إلى تفسير حقيقة الإضراب العام ارتباطا بهذا التوصيف. هل يمكن لقيادات متعاونة مع الخصم الطبقي أن تسعى الى إضراب عام حقيقي في سياق اجتماعي تفجري كالقائم في المغرب؟ ولماذا لم تتصد هذه البيروقراطيات لمشروع قانون الإضراب في مهده قبل ربع قرن، ولو بحملة تشهير وفق الأصول؟ ولماذا لم تسع إلى إضراب عام لما بدأت مقوماته تتجسد في حراك التعليم (2023) المنطلق في بيئة نضالية ملائمة بوجود قطاعات كبرى أخرى في حالة تعبئة (الصحة العمومية و الجماعات الترابية بالأقل...) فضلا عن مناخ اجتماعي مشحون بفعل الغلاء الفاحش؟

ومسايرة للمبالغات السائدة استنتج المقال «وحدة نضالية غير مسبوقة تؤكد توقا واسعا إلى الوحدة النضالية اصطدم دوما بحسابات القيادات النقابية وتشتت النضالات وتناسل مبادرات توحيد لا تحقق الوحدة»، وذلك بناء على ما انضاف من إعلانات مشاركة من قبل جبهتي «مناهضة» قانون الإضراب وهيئات أخرى، متغاضيا كليا عن تواضع أشكال نضالية دعت إليها تلك الجهات تكشف مقدرتها الضئيلة على التعبئة والتحرك، ومن ثمة ضآلة ما بوسعها أن تنفع به في إضراب عام.

ثمة عنصر أساسي تغافل عنه المقال، متمثل في سياق نضالي تراجعي عام، كان حراك التعليم استثناء فريدا، خبا ولم ينهض للتصدي لقانون الإضراب. ماذا يعني نجاح الدولة في تمرير كامل سياستها المعادية لطبقة الشغيلة، إذ لم تواجه سوى مقاومة ضعيفة، من أمثلتها الرد على القانون المحدث للشركات الجهوية متعددة الخدمات الذي أضر بقطاع كامل من الشغيلة؟ وماذا يعني تعثر نضال شغيلة الجماعات الترابية، وتشتت النضالات، وشبه غياب لنضالات وازنة في القطاع الخاص؟ وماذا عن كبح الاستعداد النضالي لشغيلة الصحة طيلة حراك شغيلة التعليم (نهاية سنة 2023) وإطلاق برنامج نضالي في سياق جزرٍ بعد هزيمة ذلك الحراك، ثم إنهائه باتفاقٍ يقر ما تراه الدولة للقطاع من ترسانة تشريعية تفكك مكاسب عقود من النضال؟ ماذا يعني هذا كله غير اجتياز الحركة النقابية طور ضعف وتراجع للكفاحية؟ ضعف وتراجع لا يمكن إلا أن ينعكس في ما سمي «إضرابا عاما».

أخيرا ثمة عنصر جوهري يفسر ضآلة استجابة الطبقة العاملة للدعوة إلى إضراب عام. إن للإجهاز على حرية الإضراب حمولة سياسية كبيرة، لا مقدرة لطبقة عاملة شبه ميتة سياسيا على التصدي له. تقاليد الحركة العمالية المغربية، ومفعول البيروقراطيات التي عاتت إفسادا لوعيها، لم يؤهلا شغيلة المغرب لمعركة من عيار إعدام ما تبقى من حرية إضراب.

ما هي الظروف التي نزلت فيها الدعوة الى إضراب عام؟ ما نتائج عقود من تطبيق السياسة ا يولبرالية، وأثرها على بنية الطبقة العاملة وعلى كفاحيتها؟ ما مستوى وعي الشغيلة الطبقي؟ ما هي التقاليد والمسبقات التي تنيخ بثقلها عليهم؟ ما درجة تنظيمهم؟ وما هي السيرورات المعتملة داخلها اليوم؟ اسئلة تؤلف المنظور الذي يجب أن يتناول به مناضلو- ات طبقتنا مفعول الدعوة إلى إضراب عام. وليس مسايرة مبالغات البروقراطية النقابية وأضاليلها.

الرفيق عبد الحميد أمين والهزيمة التاريخية في غارة قانون الإضراب

بقلم: م. البحري

في معرض مداخلة عن بُعد، اقتطاعها إبعادُه المتعسف عن أشغال ما سُمي مؤتمرا وطنيا للاتحاد المغربي للشغل، عبر الرفيق عبد الحميد أمين عن رأي تقييمي إجمالي لعملية تمرير قانون الإضراب. قوام هذا الرأي الفقرتان التاليتان:

«لقد خضنا في الفترة الأخيرة وبالخصوص يومي 5 و6 فبراير، مع الإضراب العام الوطني، معركة كبرى ضد مشروع القانون التكبيلي للإضراب. وقد تمكنت الرأسمالية المتوحشة بدعم من الدولة المخزنية من فرض مصادقة البرلمان بأغلبيته المخدومة على هذا القانون المشؤوم الذي يشكل حكما بالإعدام على ضمان الحق الدستوري والإنساني في الإضراب.

وإذا كان هناك بعض المتخاذلين والمنهزمين يعتبرون أن المعركة قد انتهت بهزيمة تاريخية للطبقة العاملة، فإني أعتبر، ومن منظور رفع راية النضال النقابي والسياسي والجمعوي التقدمي والوحدوي، أنه يجب العمل على مواصلة المعركة من أجل إسقاط القانون التكبيلي للإضراب بالموازاة مع مواصلة المعركة لإلغاء الفصل 882 المشؤوم بشأن ما يسمى بعرقلة حرية العمل».

لا شك أن يوم 5 فبراير 2025 كان يوما فارق في تاريخ الحركة العمالية المغربية، ليس لأنه يوم إضراب عام، لأن اعتبار 6/5 فبراير اضرابا عاما يقتضي غض الطرف عن الواقع، وتجاهل حالة التردي الفعلي التي صارت إليها الحركة النقابية، ومنها ضعف يُعجزها عن شل حركة الاقتصاد والحياة الاجتماعية المميز لإضراب عام. 5 فبراير يوم فارق لأنه جسّد فعلا هزيمة للحركة العمالية. وهزيمة تاريخية بالنظر إلى أننا تكبدناها في مجال رئيسي هو حرية الإضراب، الإضراب الذي هو أداة المقاومة العمالية اليومية، وأحد أدوات حسم الصراع مع البرجوازية ودولتها.

ورغم إقرار الرفيق أمين بكون هذا القانون الممرر إعداما لحق الإضراب، اعتبر في الفقرة الثانية وصف الأمر بالهزيمة التاريخية تخاذلا وانهزامية. ما جرى هزيمة لأن الدولة البرجوازية حققت مبتغاها، والحركة العمالية منيت بخسارة نوعية جسيمة باستكمال إلغاء حرية الإضراب، بعد عقود من المطالبة بالغاء ما كان يكبلها، وبخاصة الفصل 288 من القانون الجنائي (عرقلة حرية العمل المزعومة)، والمادة من مرسوم 1958 المانعة لإضراب الموظفين، وظهير التسخير (1938).

وهي هزيمة بدون معركة، لأن سياسة البيروقراطية النقابية شلت قدرة الطبقة العاملة على إسقاط مشروع قانون الإضراب. فهل يخفى على كل مهتم جدي (وبأحرى مناضل عمالي) أن القيادات النقابية تعاونت مع الدولة لتمرير قانون الاضراب. تعاون امتد كل تلك العقود التي جرى فيها تداول مشاريع عديدة لقانون الاضراب، لم تواجهها القيادات المتحكمة في النقابات حتى بحملة تشهير جديرة بهذا الاسم. تعاون تجسد في توقيع اتفاق 30 أبريل 2022 المشؤوم حيث وافقت القيادات على الثالوث المدمر: قانون الاضراب و»إصلاح» التقاعد، وتعديل مدونة الشغل. ولا غرابة بتاتا في تعاون البيروقراطيات النقابية مع الدولة البرجوازية، فذلك جوهر سياساتها، تسميها «شراكة اجتماعية» هدفها «السلم الاجتماعي». وقد أذاقت هذه السياسة للطبقة العاملة ثمارها المرة على امتداد عقود، منها ما سمي ميثاقا وطنيا للتعليم، الذي مثل ميثاق تدمير التعليم العمومي لفائدة رأس المال، وما حل بتقاعد الموظفين (الضربات الثلاث: السن والمعاش والاقتطاع)، ونظام المآسي في قطاع التعليم الذي كان من عوامل تفجر حراك هذا القطاع، والقائمة طويلة...

لكن هل الاعتراف بواقع الهزيمة خذلان وانهزامية؟ فهل نعتبر ما جرى انتصارا؟ او حتى تعادلا؟ والإقرار بالهزيمة ليس انهزامية. الموقف الانهزامي كامن في فَقْدِ الثقة في النصر والدعوة إلى التخلي على النضال. بينما الاعتراف بالهزيمة بعد حصولها شرط من شروط الاستنهاض، ومعالجة مكامن الضعف التي سببت الهزيمة، لاكتساب القدرة على دخول المواجهات القادمة.

واقع الهزيمة فارض نفسه، وهو ما جعل الرفيق أمين، في ما تلا من مداخلته، ينبه إلى التصعيد المرتقب الذي سيشهده الهجوم البرجوازي على ما تبقى من مكاسب، معددا بعضها، كقانون النقابات ومواصلة تفكيك الوظيفة العمومية... واستشعار الهزيمة والضعف العام هو الذي حدا بالرفيق إلى التركيز على وجوب الوحدة النضالية العمالية والشعبية.

ليس إنكار هزيمة قانون الإضراب مفاجئا في السياق المغربي، إذ أن كلمة الهزيمة تكاد تنعدم في خطاب اليسار المغربي برغم القدر الهائل من الهزائم المتراكمة منذ الاستقلال الشكلي وبداية الصراع مع الحكم المطلق. يطغى في خطاب اليسار نبر انتصاري لاعقلاني، وتعامٍ عن مكامن ضعف حركة النضال العمالي وكبواتها، رغم الكلام عن النقد الذاتي. يعود أصل الخطاب الانتصاري هذا إلى أجواء الاندفاع الثوري الشبابي الذي ميز ميلاد اليسار الجديد في النصف الثاني من سنوات 1960 ومطلع سنوات 1970 . واستمر ذلك الخطاب رغم كل التحولات العميقة التي شهدها الوضع السياسي، مرد ذلك اعتبار كل حديث عن هزيمة تخليا عن المنظور الثوري، وهو طبعا تخل مستهجن.

هذا الموروث التاريخي، يستدعى نفضا ومواجهة واقع حركة النضال وممارستها بعين موضوعية متجردة من إسقاط الرغبات عليهما، لأن النتيجة الوحيدة لإنكار واقع الهزيمة هي عدم البحث عن أسبابها، ولا عن سبل النهوض منها، و التالي السير نحو هزائم أخرى.

ليتنا نتعلم من تجربة طبقتنا، فقد كتب لينين سنة 1921بصدد التعامل مع الهزائم ما يلي:

«إن التعرض للهزيمة أقل خطراً من خشية الاعتراف بها، والخوف من استخلاص كل نتائجها ... ان على المرء ان لا يخشى الاعتراف بهزائمه. يجب ان نستخلص من كل هزيمة كل ما تحمله من دروس . فاذا ما قيل لنا بأن الاعتراف بالهزيمة، مثل التخلي عن موقع، يضعف معنويات الثوريين ويقلل من اندفاعهم في النضال، فلا بد أن نقول ان مثل هؤلاء الثوريين لا يصلحون لشيء... لقد كانت قوتنا وستبقى دائماً نابعة من النظر إلى أقسى الهزائم بكل رباطة جأش، والتعلم منها كيف نبدل عملنا. لهذا السبب ينبغي ان نتحدث بكل صراحة . إن هذا الأمر مفيد وهام لا من حيث الحقيقة النظرية فحسب بل ومن الناحية العملية أيضاً. اننا لن نتعلم أبداً القيام بمهماتنا بشكل جديد إذ لم تفتح تجربة الأمس عيوننا على أخطاء الأساليب القديمة». [*]

لقد هُزمنا بسبب هيمنة خط سياسي داخل الحركة النقابية، خط البيروقراطيات القائم على التعاون الطبقي (الشراكة الاجتماعية)، وليس على النضال الطبقي، الذي هو علة وجود النقابات. تفادي الهزائم يتطلب تغليب منطق النضال الطبقي بالاستقلال عن البيروقراطية وبناء خط كفاحي ديمقراطي داخل الحركة النقابية المغربية، بمعركة سياسية ضد خط البيروقراطيات.

[*] لينين. ف: الأعمال الكاملة بالفرنسية، الجزء 33، منشورات اللغات الأجنبية، موسكو، 1975 صفحات 88 و89.

او الرابط التالي: https://www.marxists.org/vil19211031.htm/10/francais/lenin/works/1921

جاك لندن، لا يزال راهنيا

بقلم هنري كليمان

تواصل بانتظام إصدارات Phébus نشر أعمال جاك لندن ويكشف كل مجلد جديد عن الجوانب المتعددة لهذا الكاتب الرائع. هذه المجموعة الجديدة لا تشذ عن القاعدة، حيث تقدم لنا بعض النصوص الممتازة بشكل خاص قصة «المكسيكي». في هذه القصة القصيرة، يجمع لندن بين اثنين من موضوعاته المفضلة: الملاكمة والثورة. يكرس البطل الرئيس، صبي صغير رث الثياب، كل طاقته لقضية الثورة المكسيكية. وضع الكاتب كل فنه في خدمة النضال الاجتماعي، فالمشاهد منحوتة بإتقان والسيناريو لا تشوبه شائبة والتقارب بين البطل الشاب ولندن واضح، خاصة عندما يشرح الراوي مصدر نشاط الشاب وطاقته: «لأن وراءه، محفزةً إيمانه، كانت هناك قوى أعمق بكثير مما يمكن تخيله في تلك القاعة المكتظة».

هذه القصة القصيرة هي بمثابة قصة كفاح وأمل مدعومة أيضًا بإحساس، بالكراهية والرغبة في الانتقام، قوي جدًا. يوضح نص آخر من المجموعة أصل هذه المشاعر. بعنوان «تحت مظلات الجسر Sous les auvents du pont»، يلعب صبي صغير أيضًا دورًا بارزًا، وإن كان لفترة وجيزة. إنه ليس البطل، بل ضحية لعبة وحشية للغاية تعبر عن كل غطرسة البورجوازيين واحتقارهم. يكمن في هذا النص عنف يستحيل تجاهله.

غير أن هذا العنف لا يمنعه من معالجة الموضوع في سياق أكثر تراجيدي-كوميدي، كما في القصة القصيرة « قتل رجل Tuer un homme». يسطو رجل، عاطل عن العمل، على منزل، ليجد نفسه تحت رحمة امرأة شابة. يؤدي ذلك إلى نقاش حول دوافع اللص: «حين تكون الأوقات صعبة وتنعدم فرص العمل، ييأس الناس. لذلك يخاف أصحاب المال ويجعلون الفقراء المساكين يدفعون الثمن».

سيكون هذا أكثر من كافٍ لإثبات راهنية لندن. كل هذه النصوص مدفوعة بكراهية الاسغلال وحب الإنسانية والطبيعة في آن واحد. لا يطيق المؤلف معاناة الحيوانات أكثر مما يطيق معاناة البشر، ومن خلال إدانة مصارعة الثيران في قصة «ضرب من جنون جون هارنيد L coup de folie de John Harned»، يسلط الضوء على هذا القلق. إن جميع نصوص هذه المجموعة مشبعة بنفس حب الإنسان والحياة، ما يجعلها نصوصًا منشطة للقراءة في هذه الأوقات العصيبة.

المصدر: https://lanticapitaliste.org/index.php/opinions/culture/jack-london-toujours-actuel

جاك لندن : ثوري مهزوم

مضى على هذا المقال أكثر من 8 سنوات.

توفي الروائي والصحفي والاشتراكي الأمريكي جاك لندن قبل 100 عام. يسلط ديف جيبسون Dave Gibson الضوء عـ نشاطه الحماسي من أجل حقوق العمال ورواياته السياسية، بالإضافة إلى التناقضات في أعماله.

حين توفي جاك لندن في 22 نونبر 1916، كان أحد أشهر الاشتراكيين الأمريكيين. بنى سمعته من واقعية رواياته وصحافته وخطاباته الاشتراكيتين.

حين انضم إلى حزب العمال الاشتراكي في أوكلاند Oakland وهو في العشرين من عمره، كان بحاراً ومتشرداً وقرصان محار، وعمل في المصانع وسُجن لمدة 30 يوماً بتهمة التسكع. غمرت تجربة لندن في العمل لمدة 10 ساعات في مصنع تعليب، في سن الخامسة عشرة، قصته القصيرة «المرتد The Apostate»، التي تصف كيف أن استغلال الرأسمالية لعمالة الأطفال يدمر في نفس الآن الطفولة والأسرة. كانت قوية جدا لدرجة إعادة طبعها كأكراس اشتراكي.

في عام 1901، انضم لندن إلى فرع الحزب الاشتراكي الجديد في أوكلاند Oakland، وكان مرشح الاشتراكيين مرتين لمنصب العمدة. قبل ذلك كان قد توجه إلى كلوندايك Klondike في رحلة البحث عن الذهب عام 1897، وهي التجربة التي حفزت الكثير من كتاباته، خاصة رواية «نداء البرية».

ثم في عام 1902، أمضى ثلاثة أشهر في الطرف الشرقي من لندن في دراسة ما أصبح يُعرف باسم «أهالي قعر المجتمع le peuple de l'Abîme»1، حيث وصف فيها «التدهور الاقتصادي للفقراء». في أحد الفصول، يصف لندن وهو يمشي مع سائق عربات ونجار، وهما رجلان محطمان جسديًا بسبب عقود من العمل الشاق. يراقبهما «يقشران... البرتقال وقشر التفاح... يحكيان فتات الخبز» الذي «يمضغانه ويبتلعان... في قلب أغنى وأقوى إمبراطورية شهدها العالم على الإطلاق». الكتاب مليء بمثل هذه التفاصيل الدامغة، مدعومًا بأدلة إحصائية مستفيضة عن عدم المساواة والظلم، تشرح كيف يخلق النظام الرأسمالي الفقراء والمعدمين.

خلال السنوات التالية، نما الحزب الاشتراكي حجما ونفوذا. في عام 1905، دعم لندن الثورة الروسية وساعد في إطلاق الجمعية الاشتراكية بين الجامعات، متجولا في البلاد لإلقاء محاضرات عن الاشتراكية على الطلاب. نجح في عام 1906 في إسقاط تهمة التآمر من أجل القتل عن بيغ بيل هايوود Big Bill Haywood واثنين آخرين من قادة الاتحاد الغربي لعمال المناجم. يتعمق مقاله «شيء ما فاسد في إيداهو Something Rotten in Idaho» في المؤامرة الحقيقية - التي ارتكبها أصحاب المناجم والآلة القانونية للولاية ضد هايوود ورفاقه.

نُشرت أكثر رواياته السياسية «العقب الحديدية» في عام 1908. إنها تصف كيف استدعت القلة من الرأسماليين الأمريكيين أصحاب العقب الحديدية لسحق المقاومة النقابية والاشتراكية بين عامي 1912 و1932. وكما يقول أحد الرأسماليين، «سنميتكم أيها الثوار تحت كعبنا... العالم لنا... وسيبقى لنا».

يدعي النص الرئيس أنه مخطوطة كتبها أحد الثوريين في أوائل القرن العشرين وعثر عليها بعد أربعة قرون من «الانتصار النهائي للديمقراطية الاشتراكية». وفي عام 1937، كتب تروتسكي عن الرواية "لندن متفائل... نافذ ومستبصر"، لأن الهزيمة الرهيبة التي تصفها الرواية تقابلها مقاومة مستمرة وانتصار نهائي. تصور الرواية بشكل درامي الجدل الدائر بين الإصلاح والثورة وصعود الفاشية.

ينتقل البطل الرئيس، إرنست إيفرهارد Ernest Everhard، من الأمل في «انتصار سلمي في صناديق الاقتراع» إلى إدراك الحاجة إلى الإطاحة الثورية بالرأسمالية. ولا يتمكن من إقناع معظم القادة الاشتراكيين بهذا الطرح، وتسحق قوات العقب الحديدية الديمقراطية وقوى الاشتراكية.

كان تغير إيفرهارد Everhardيعكس ما حدث للندن. لقد تعلم من قمع الثورة الروسية عام 1905 قسوة الطبقة الحاكمة. وكتب لاحقًا: «يُظهر التاريخ أنه لا توجد طبقة سائدة مستعدة أبدًا أن تنعم بنفسها دون صراع» وستستخدم الحكومات والجيوش والميليشيات للحفاظ على السلطة. وعارض النزعات الإصلاحية المتنامية داخل الحزب الاشتراكي.

كانت هناك نقاط ضعف كبيرة في تفكيره وكتاباته. تشبث بأفكار تَفَوق العرق الأبيض طوال حياته، وغالبًا ما كان يجاهر بعنصريته سواء في روايته أو في مقالاته. رغم ذلك، استطاع أن يقول في خطابه الذي ألقاه في عام 19 بعنوان «الثورة»: «تتجاوز الرفقة الثورية الخطوط الجغرافية والتحيز العنصر».

تظهر تناقضات مماثلة في أماكن أخرى من تفكيره. رحّب في البداية بالثورة المكسيكية عام 1911 عندما كتب إلى «الرفاق الأعزاء النبلاء [المكسيكيين]» «نحن... معكم قلبًا وقالبًا في جهودكم للإطاحة بالعبودية والاستبداد". تجسد قصته القصيرة «المكسيكي» روح التضامن هذه. لكن في عام 1914، دعم العدوان الأمريكي على المكسيك. وفي عام 1913، كتب لندن: «يسقط الجيش والبحرية. إننا لسنا بحاجة إلى أن نكون مؤسسات قاتلة».

عارض الحزب الاشتراكي الحرب العالمية الأولى باعتبارها «صراعاً دموياً لا معنى له» بفعل «التنافس الإمبريالي والتجاري»، وقد تأكد هذا الرأي في اسطلاع للرأي في سبتمبر 1915. رغم ذلك، كان لندن غاضبا من هذه الطريقة وأيد حرب الحلفاء ضد ألمانيا. استقال لاحقا، في مارس 1916، من الحزب الاشتراكي وتوفي بعد أشهر عن عمر يناهز 40 عامًا.

رغم العيوب العميقة في تفكيره، إلا أن أفضل ما كتبه - سواء في وصف شرور المجتمع الرأسمالي أو مقاومته - لا يزال يستحق القراءة من قبل الاشتراكيين.

المصدر : https://socialistworker.co.uk/socialist-review-archive/jack-london-flawed-/revolutionist

1 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%83_%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%86 (المترجم)

أوغست بيبل مناضلا ضد اضطهاد النساء

بقلم: غلاي روث Gary Roth

كان أوغست بيبل أهم قائد للاشتراكية الألمانية في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى. دافع ببيبل عن قضية تحرير المرأة في كتابه " المرأة والاشتراكية "، وهو أحد أهم النصوص الاشتراكية وأكثرها تأثيرًا في عصره.

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في العام 1914، كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني أكبر منظمة اشتراكية في العالم. كانت أهميته في ألمانيا أسطورية، حيث كان يضم مئات الآف الأعضاء (أكثر من مائة ألف عضو في العاصمة برلين وحدها) ومئات الآلاف من الأعضاء المنظمين في النقابات العمالية التابعة للحزب.

وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يصدر عشرات الصحف المحلية والوطنية، ويدير مدرسة التكوين الخاصة به للمتدخلين والمناضلين في أمور النظرية الاقتصادية والتشريعات الحكومية. وفاز الحزب بثلث الأصوات في الانتخابات الوطنية، وشكل ممثلوه ربع المندوبين في الرايخستاغ، البرلمان الألماني (ليس بما يتناسب مع وزنهم الانتخابي، بسبب الامتيازات الممنوحة للمناطق الريفية).

كان الاشتراكيون الديمقراطيون الحزب السياسي المهيمن في ألمانيا، ما حدا بمجموعات أخرى إلى تشكيل ائتلافات لمواجهة تطلعات الحزب الاشتراكي الديمقراطي لإعادة تنظيم المجتمع. كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي قويًا لدرجة أنه شكل، عـ حد تعبير جيرهارد ريتر، "ليس فقط نمط حياة سياسي، بل أيضًا جماعة اجتماعية... مجتمعًا داخل المجتمع، دولة داخل الدولة".

ولكن عندما اندلعت الحرب، انهار الحزب في مواجهة المعارضة. وبرغم أشهر من المظاهرات والاحتجاجات ضد الحرب، دعم خطط الحكومة الحربية. كانت قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي تخشى من أن يؤدي أي نقص في الوطنية إلى رد فعل معاد، ليس فقط من أعضاء الطبقات الوسطى والعليا، ولكن أيضًا من مؤيديها من الطبقة العاملة.

حولت المشاعر الوطنية والحسابات الانتخابية والخوف من القمع الاشتراكية الألمانية إلى مدافع عن أمة في حالة حرب. في هذا السيناريو المعدل على عجل، تحول الغزو الإمبريالي من سمة عامة للمجتمع الرأسمالي إلى ديناميكية أسقطها الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أعداء ألمانيا (خاصة روسيا)، مع اعتبار جهود ألمانيا الحربية دفاعية وبالتالي مستحقة للمساندة.

غالبًا ما حجبت أحداث 1914 والسنوات التالية تاريخ الاشتراكية الديمقراطية الألمانية قبل الحرب. كان أوغست بيبيل (1840-1913) أحد أهم قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي خلال هذه الحقبة، حيث توفي عشية الأزمة الكبرى التي شهدها الحزب. كان من أبرز إسهامات بيبل التزامه الراسخ بمكافحة اضطهاد المرأة، وهو ما عرضه في كتابه الشهير والمؤثر " المرأة والاشتراكية "، وهو أحد أهم النصوص الاشتراكية في عصره.

ماركسية ببيبل الماركسية

تفسر إنجازات بيبل في بداية تطور الحركة شعبيته الكبيرة وتأثيره العظيم داخل الاشتراكية الألمانية. انخرط بيبل في البداية في جهود غير سياسية رامية إلى التحسين والإصلاحات الاجتماعية. وسرعان ما اقتنع ببيبل بأن نهج كارل ماركس في النشاط السياسي كان مطابقا أكثر لمصلحة الطبقة العاملة. ووفقًا لهذا الرأي، يجب على الطبقة العاملة أن تسعى إلى تحقيق رفاهيتها بشكل مستقل عن التحالفات والاتفاقات مع مجموعات من الطبقات الوسطى والعليا، حتى عندما تدعم هذه المجموعات تدابير وإصلاحات تشريعية مماثلة، مثل علمنة المدارس الابتدائية التي تمولها الدولة أو اعتماد الاقتراع العام.

انتقلت الاشتراكية الماركسية، مع بيبيل، من أداة للنقد الاجتماعي إلى سياسة جماهيرية. كما أسهم بيبل في توسيع نطاق الاشتراكية إلى مجالات جديدة، لا سيما تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين. وكانت إحدى أولى الحملات التي قامت بها الحركة الاشتراكية الوليدة في ألمانيا هي تنظيم نقابة عمالية مختلطة، وهي أول مبادرة من نوعها في إحدى الدول في طور التصنيع آنذاك.

تأسست هذه النقابة في صناعة النسيج، التي كانت هي نفسها في خضم مرحلة انتقالية سريعة ومضطربة، وجندت النقابة مؤيديها من أعضاء التعاونيات الإنتاجية والنساجين المستقلين وعمال الملابس (الصناعة المنزلية)، وكذلك من الورشات والمصانع الصغيرة المنظمة على أسس رأسمالية. كانت النقابة المختلطة مفتوحة للعمال ذوي المهارات العالية وشبه المهرة وغير المهرة نسبيًا، مما جسد مقدما النقابات الصناعية التي تأسست في الولايات المتحدة في نهاية الثلاثينيات.

شارك الماركسيون الألمان في مبادرات عديدة: فقد شكلوا حزبًا شارك في الانتخابات، ونظموا نقابات عمالية حسب المهن وحسب الصناعات ، وأسسوا تعاونيات منتجين ومستهلكين، وأسسوا جمعيات إغاثة عملت كتجمعات تأمينية ضد البطالة و من اجل التغطية الطبية. كما نظموا أنشطة ترفيهية ونوادي قراءة وجمعيات تثقيفية وغير ذلك كثير. كان حجم الجهود التنظيمية التي شاركوا فيها هو ما ميز الماركسيين عن غيرهم من الاتجاهات المسيسة داخل الطبقة العاملة. فقد كانت الماركسية تمثل سياسة شـ ملة على صعيد الطبقة ومتعددة الأوجه.

ومع ذلك، لم تستمر ظاهرة الاتحاد المختلط طويلاً: فقد اختفت من التاريخ لمدة عام ونصف. ولم تستطع الصمود أمام الضغوطات التي مارستها صناعة النسيج في خضم انتقالها من الصناعة المنزلية إلى التصنيع، وتفاقمت بسبب التداعيات السياسية والقمع الذي أعقب كومونة باريس عام 1871. ومع ذلك، أصبح النضال من أجل المساواة بين الجنسين مصدر فخر للاشتراكيين، رجالاً ونساءً على حد سواء.

يتبع

مصدر : https://jacobin.com/2024/11/bebel-germany-womens-oppression-spd

لماذا لم تحقق تنسيقية المفروض عليهم التعاقد مطلب الإدماج بعد؟

تفصلنا أيام على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة-ات وأطر الدعم المفروض عليهم- هن التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، ننشر هذا المقال للأستاذ أحمد الركيبي- عضو سابق في المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، والكاتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي كليميم.

التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد كانت من أبرز الحركات الاحتجاجية في المغرب خلال السنوات الأخيرة، لكنها لم تنجح في تحقيق هدفها الرئيسي، وهو الإدماج في الوظيفة العمومية. لعدة أسباب ذاتية وموضوعية

1. الانقسامات الداخلية والصراعات التنظيمية

من بين أكبر المشاكل التي واجهت التنسيقية هي الخلافات الداخلية بين أعضائها. فقد ظهرت عدة تيارات داخل التنسيقية، واختلاف الرؤى والتصورات والمسارات النضالية الكفيلة بإسقاط مخطط التعاقد وهذا التباين العميق جعل البعض يتمسك بأفكاره ويعتبرها صوابا لا صواب غيره، والآخرون غالبا ما يعتبرون ذلك وصاية على الأساتذة ويتحججون بضرورة إيصال صوت القواعد وليس الأفكار الشخصية لبعض المنسقين. فبعض هذه التيارات يؤمن بالتصعيد المستمر ولا تفاوض مع الدولة إ على أرضية الإدماج في الوظيفة العمومية (رغم اختلاف أعضاءالمجلس الوطني حتى حول هذا الأمر» ما هو الإدماج في الوظيفة العمومية وكيف سيتم؟)، بينما يرى آخرون ضرورة التفاوض مع الحكومة وجلب ما يمكن تحقيقه من نقاط في الملف المطلبي. هذا الانقسام أدى إلى:

- تشتت الجهود وفقدان وحدة الصف ؛
- صعوبة اتخاذ قرارات حاسمة بشأن خطوات النضال القادمة؛
- تباين الرؤى حول لغة البيانات والموقف من النقابات والأحزاب والحوار وانخراط الأساتذة في النقابات؛
- عدم تحديد موقع التنسيقية في الدفاع عن الوظيفة العمومية هل تعتبر نفسها بديلا عن النقابات؟ أم أداة تجمع الأساتذة باختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية والسياسية حول ملف واحد؟ أم بديلا جذريا يجب التمسك به وتطويره ليحل محل باقي التنظيمات كمُعبر واحد ووحيد ومدافع واحد ووحيد عن الوظيفة العمومية وإسقاط التعاقد. أم أنها تنسيقية وأداة نضالية خاضعة للتقييم والنقد والتغيير وحتى أن تستبدل بتنظيم أخر أو وجهة أخرى. لم تحسم هذه الأهداف الاستراتيجية في نظري؛
- انسحاب بعض الأعضاء وتراجع الزخم الاحتجاجي في صفوف الأساتذة خصوصا الأفواج الأولى، بالإضافة إلى أن أغلب الأفواج الجديدة لم تنخرط بقوة في نضالات التنسيقية؛
- أغلب الأساتذة والأستاذات انخرطوا في نضال التنسيقية بعد إحساسهم بخطورة التعاقد على استقرارهم الوظيفي وشاشة وضعيتهم المهنية خصوصا بعد طرد أستاذين -التعاقد فرض في 2016 التنسيقية تشكلت سنة 2018- وليس عن وعي ورغبة في الدفاع عن المدرسة والوظيفة العمومية لدى أغلب القواعد؛

2. القمع والتضييق الممنهج على نضالات التنسيقية

واجهت احتجاجات الأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد قمعًا أمنيًا شديدًا، تمثل في:

- اغتيال الشهيد عبد الله حجيلي؛
- تفريق المظاهرات بالقوة واعتقال عدد من الأساتذة والأستاذات بالإضافة للعديد من الإصابات والعاهات المستديمة جراء التدخلات القمعية؛
- مسلسل محاكمات طويل لعدد من الأساتذة والأستاذات وتوزيع سنوات من السجن الموقوف التنفيذ (3 أشهر نافذة لأحدى الأستاذات)؛
- توقيفات مؤقتة عن العمل وتهديدات بالفصل لعديد من الأساتذة والأستاذات وخصوصا المنسقين والفاعلين في هياكل التنسيقية.

جعلت هذه الإجراءات علت العديد من الأساتذة يتراجعون عن المشاركة خوفًا من العواقب الشخصية والمهنية.

3. ضعف الدعم النقابي والسياسي

رغم أن بعض النقابات دعمت التنسيقية في البداية، إلا أن هذا الدعم لم يكن قوياً بما يكفي. أسباب ذلك تشمل:

- تباين المواقف بين النقابات، حيث فضّل بعضها الحوار مع الحكومة بدلاً من ا لتصعيد ؛
- مخاوف النقابات من فقدان شرعيتها إذا سيطرت التنسيقية على الملف؛
- عدم وجود غطاء سياسي قوي يدافع عن ملف الأساتذة في مواجهة الدولة والحكومة.

4. استراتيجية الدولة في الاحتواء والتعاطل

تبنت الدولة استراتيجية ذكية لاحتواء الحركة، من خلال:

- تقديم وعود بحلول تدريجية، مثل إدماج الأساتذة في «أكاديميات جهوية» بدل الترسيم في الوظيفة العمومية؛
- استخدام سياسة الوقت لاستنزاف الحراك، حيث كلما طالت مدة الاحتجاج، زاد عدد المنهكين واليائسين؛
- تمرير قوانين جديدة تجعل نظام التعاقد أمرًا واقعًا لا رجعة فيه، مثل نظام «الوظيفة الجهوية»؛
- تمطيط الزمن السياسي وقتل الحركة وتفتيتها وتشتيت مطالبها.

5. الإرهاق والاستنزاف النفسي والمعيشي

مع استمرار الاحتجاجات لعدة سنوات دون تحقيق تقدم ملموس، بدأ العديد من الأساتذة يشعرون بالإرهاق، خاصة مع:

- تزايد الأعباء المالية بسبب الإضرابات المستمرة والسرقات من الأجور؛
- ضغط الأسر والحياة اليومية، حيث أصبح الكثير منهم يبحثون عن الاستقرار بدلاً من الاستمرار في الاحتجاجات المفتوحة؛
- الشعور بالإحباط بسبب عدم وجود حلول قريبة أو استجابة قوية من الحكومة.

6. ضعف التأثير الإعلامي

رغم أن قضية الأساتذة كانت تحظى ببعض التغطية الإعلامية، إلا أن الإعلام الرسمي والموجه حاول تقليل تأثيرها عبر:

- التركيز على الأضرار التي تسببها الإضرابات للتلاميذ وأسرهم بدل تسليط الضوء على مطالب الأساتذة؛
- تقديم الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد على أنهم «يرفضون العمل» بدلاً من كونهم يطالبون بحقوق مشروعة؛
- استضافة شخصيات محسـ ـة على الحكومة لتبرير التعاقد وتقديمه كحل عملي وإقصاء التنسيقية أوتقليص وجهة نظرها في الإعلام العمومي.

7. غياب استراتيجية واضحة وطويلة الأمد

رغم أن هدف التنسيقية كان واضحًا (الإدماج في الوظيفة العمومية)، إلا أن وسائل تحقيقه لم تكن دائمًا متماسكة.

في بعض الأحيان، كانت التنسيقية تدعو إلى إضرابات طويلة وخطوات نضالية تفاعل فيها (معركة النقط) إنزالات وطنية إبان الحجر الحقوقي تم استغلالها للاعتقال والتعنيف الممنهج... دون استراتيجية بديلة عند فشلها .

يرى البعض أنه لم تستثمر التنسيقية بشكل كافٍ في الحوار مع الجهات الرسمية، مما جعلها تبدو وكأنها ترفض كل الحلول.

لم يتم تطوير خطط بديلة لمواجهة التحديات، مثل تعزيز دعم الجماهير الشعبية أو تقديم مبادرات سياسية لتسليط الضوء على خطورة التعاقد.

الأممية الرابعة : «بيان اشتراكي بيئي، بيان الماركسية الثورية اليوم»

بقلم؛ كريستين بوبان Christine Poupin

أسبوعية L'Anticapitaliste عدد 743 بتاريخ 27 شباط/فبراير 2025

حوار. ستناقش الأممية الرابعة، التي تعقد مؤتمرها في شباط/ فبراير 2025، «القطيعة مع النمو الرأسمالي، لبلورة بديل اشتراكي بيئي» حول بيان الماركسية الثورية في عصر الدمار البيئي والاجتماعي. توجهنا إلى كريستين بوبان لتحطينا بالمزيد عن هذا البيان.

Christine Poupin

كيف نشأت فكرة هذا البيان، وكيف رُسمت صياغتها؟

أشار رفيق في اجتماع لأعضاء المكتب في حزيران/ يونيو سنة 2018، إلى ضرورة ا عمل على صياغة مشروع لمجتمع المستقبل. نادرًا ما رأيت اقتراحًا يحظى بمثل هذه الموافقة. كان انعدام أفق مثير للاهتمام صارخًا لدرجة أن هذا الاقتراح بدا بديهيًا، ثم باشرنا العمل على ذلك. ناقشت اللجنة العالمية لعام 2019 «مقترحًا لنقاش برنامجي» وقررت مواصلة النقاش على نطاق واسع وعلني. قامت ثلاث لجان - حول البيئة، وقضايا مجتمع الميم واضطهاد المرأة والنسوية - في سنة 2020 بتقديم إسهام لكل منها بشأن نوع المجتمع الذي نسعى إلى تحقيقه. ثم تشكلت مجموعة عمل لمباشرة عمل الصياغة. الخطة الأولى، ومسودات مختلفة الأجزاء، وتبادل الآراء مع العلماء... أسفرت أشهر عديدة من العمل عن إعداد أول «إسهام في صياغة برنامج اشتراكي بيئي في إطار لزوم تخفيض حجم الإنتاج المادي الإجمالي»حيث اعتمدته اللجنة العالمية كأساس عمل في شباط/ فبراير سنة 2022. ثم بات نصا ذي طابع شامل يحتل فيه «العالم الذي نناضل لتحقيقه» مكانة بارزة. استمر العمل - تقرير في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2023، وتغيير التصميم، وتغيير العنوان، إلخ - إلى غاية اعتماد اللجنة العالمية نسخة «نهائية مؤقتة» في شباط/ فبراير سنة 2024. طُرحت هذه النسخة، المترجمة إلى الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والعربية والبرتغالية الخ، للنقاش في مختلف الفروع. أدت هذه النقاشات إلى إدخال تعديلات عديدة، تضمنت تفسيرات دقيقة وتوضيحات وإضافات. أفضى عمل إضافي لإثراء الوثيقة إلى طرح النص للتصويت في المؤتمر العالمي في فبراير/شباط 2025.

بدأ البيان منذ ذلك الحين حياة عامة جديدة، على أمل أن يمتد النقاش حوله إلى مدى أبعد من صفوف الأممية الرابعة.

ما أهمية هكذا نص، وما هدفه بالنسبة للأممية الرابعة؟

أعتقد أن هذا النص بالغ الأهمية بالنسبة للأممية الرابعة وخارجها. أود الإشارة إلى توضيح أولي: لا يُعدُّ هذا البيان نصاً «بيئياً». اعتمدنا بالفعل نصوصًا مهمة حول البيئة في المؤتمر الخامس عشر في سنة 2003 مع «الاشتراكية والبيئة»، وفي المؤتمر الأخير في سنة 2018 مع «التدمير الرأسمالي للبيئة والبديل الاشتراكي البيئي». لكن هذا النص مسألة أخرى؛ إذ يمثل حقًا بياناً اشتراكيا بيئياً، بيان الماركسية الثورية لليوم. ونعني بقولنا «اليوم»، في وضع محكوم بخطر الكارثة التي تهدد البشرية بسبب التغير المناخي. وهذا ما يحدد معالم برنامجنا ومشروعنا.

يحدد النص بدءًا من المقدمة إطار الرهانات ومستوياتها. يمثل عصرنا عصر أزمتين تاريخيتين: أزمة البديل الاشتراكي بوجه تحدد أوجه أزمة «الحضارة» الرأسمالية. يكمن هدفنا في المساعدة على معالجة أزمة البديل هذه. والإسهام في تحقيق ذلك على أساس الإنجازات التاريخية لتيارنا الماركسي والثوري والمناهض للبيروقراطية، والتصورات المحينة المستوحاة من النضالات الاجتماعية والبيئية، وما يتطور في جميع أنحاء العالم من أفكار نقدية مناهضة للرأسمالية.

نحن على اقتناع بأن الثورة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، ليس وحسب لوضع حد للاستغلال وأشكال الاضطهاد وسطوة الرأسمال ع حيواتنا، بل أيضًا «لتفعيل مكابح الطوارئ» وإنقاذ البشرية من كارثة بيئية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. لكننا على اقتناع أيضًا بعدم كفاية قول «الثورة هي الحل الوحيد وحسب» (حتى لو كان ذلك صحيحًا!)... نحن بحاجة بشكل أمثل إلى استيعاب العالم والأزمات العديدة التي تهزه، وعلى هذا الأساس نبني برنامجًا مطلبيًا قائمًا على حاجات ومطالب ضحايا/ات الاستغلال والاضطهاد، برنامجًا يثير حتمًا مسألة السلطة: ومن يقود؟ ومن يملك؟ برنامجا للإسهام في الفعل، لأننا على يقين بأن الرغبة والقوة والوعي بتغيير العالم تتحقق في إطار العمل والتنظيم الذاتي.

نسمي ذلك في تعابيرنا نهج المرحلة الانتقالية. لا شك أن ذلك أسلوب كلاسيكي للغاية! لكن يجب تحيين محتواه طبعاً لمواجهة التهديدات والتحديات الشاملة التي تفرضها الأزمة البيئية.

هل يعبّر وجود هذا البيان عن حدوث تحول في المرحلة، بالمعنى اللينيني، و/ أو تحول في النسق السياسي للأممية الرابعة؟

نعم مرتين! يشهد العالم لحظة تحول. وكما يقول رفيقنا دانيال تانورو Daniel Tanuro: «فات الأوان لتفادي الكارثة، علينا الحيلولة دون تحولها إلى طامة كبرى. يكمن الرهان في تحقيق الاستمرار المادي للجنس البشري على الكوكب الوحيد الصالح للعيش في النظام الشمسي».

لا يشكل هذا التغير البيئي مجرد مظهر آخر من مظاهر الأزمة التاريخية للرأسمالية. إذ يكمن في صميم تناقضات هذا النظام المستعصية على الحل. يؤدي إلى مفاقمة هذا النظام الذي يشتد تأزماً في الآن ذاته بسبب تناقضاته.

لا يعني ذلك مجرد إدماج البيئة في بضعة فصول من برنامجنا، بل جعل احترام التوازن البيئي للكوكب بمثابة المبدأ الذي نسترشد به.

نستخدم بالفعل تعبير «الاشتراكية البيئية» منذ مدة طويلة، لكن علينا استخلاص جميع المستتبعات المترتبة على ذلك. يُعد تقليص حجم نمو الاستهلاك الشامل للطاقة، وبالتالي تقليص حجم نمو الإنتاج المادي وحركة وسائل النقل، إكراها ماديًا لا يمكن تجاهله. لا يمثل تقليص حجم النمو برنامجًا أو مشروعًا مجتمعياً. لكن يجب أن يتخلل برنامجنا، برنامجنا بأكمله، شكلاً سليماً من أشكال تقليص حجم النمو، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المسؤوليات وتفاوت العواقب.

يعني ذلك أيضًا إدماج إسهامات الحركة النسوية في موقع إعادة الإنتاج الاجتماعي ووضع رعاية الإنسان والأحياء في صلب اهتماماتها. كما تترتب أيضًا تداعيات استراتيجية عن شعار ضرورة إحداث قطيعة مع النزعة الإنتاجية الشاملة، التي سادت ولا تزال تسود في أوساط الحركة العمالية. علينا الاعتماد على النضالات الاشتراكية البيئية القائمة، لكسب انخراط العمال- ات وتخليصهم- هن من سطوة نزعة الرأسمال الإنتاجية، مما يشكل تحديًا حاسمًا. وعلى هذا النحو، لا تسير النضالات المناهض للنزعة الإنتاجية ولكل أشكال الاضطهاد جنباً إلى جنب مع النضالات ضد الاستغلال، بل هي جزء من صراع الطبقات الحي. ذلك ما يمثله معنى مشروع البيان هذا. أن نجعل حقاً من الاشتراكية البيئية برنامجنا.

قامت هيئة التحرير بإجراء الحوار

الرابط: https://lanticapitaliste.org/opinions/international/ive-internationale-il-sagit-dun-manifeste-ecosocialiste-un-manifeste-du

يجب على الطبقة العاملة أن تناضل من أجل أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي

بقلم؛ هاميلتون نولان

لا يمكن للعمال الحؤول دون اعتماد تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي. ولكن بوسعهم، ومن واجبهم، الكفاح لضمان أن تعود مكاسب الإنتاجية بالنفع عليهم، وليس على مدراء الشركات ومالكي الأسهم.

الذكاء الاصطناعي (AI) هو مشكلة عمل. ربما يحالفنا الحظ، ويتضح أنها مشكلة عمل هامشية. أو ربما يتضح انها وجودية ومتعالية، يمكن مقارنتها بالتصنيع أو العولمة، وهي ظواهر أحدثت ثورة في عالم الشغل في عصرها. لكن قبل أن نغوص بشكل كامل في المعركة حول كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على الشغيلة، من المهم أن نحدد ساحة الوغى بشكل صحيح. فهذه ليست صراعاً بين حركة عمالية نكوصية من جهة والتقدم التكنولوجي من جهة أخرى. بل يتعلق الأمر بالأحرى بمسألة أين ستتدفق مكاسب الثروة والفعالية التي سيحققها الذكاء الاصطناعي.

من السهل اعتبار تمرد العمال اليوم على تدخلات الذكاء الاصطناعي على أنه أحدث صيغة من قصة قديمة جدًا. قد يكونون اللوديين الأسطوريين الذين كانوا يخربون أنوال النسيج بدافع الجهل، والحرفيين المتذمرين الذين أزاحتهم إنتاجية المصانع الرائعة، وسـ ئقي العربات الذين قاوموا تفوق السيارات. إنها قصة جذابة من منظور رأس المال لأنه يرى التغير التكنولوجي كعملية شبه بيولوجية، مسيرة نحو التقدم يقودها رواد أعمال مفيدون يعيدون تنظيم المجتمع من أجل كفاءة أكبر ويحصدون المكافآت العادلة لذكائهم.

العمال في هذا الترسيمة هم النواتج الفرعية التي يخلفها التدمير الخلاق الملازم للرأسمالية. من المفهوم بالطبع أنهم يخشون التغيير، ولكن ينبغي ألا تؤخذ مصلحتهم الذاتية البدائية بالحسبان. إن سمة القائد هي زيادة الإنتاجية الإجمالية، حتى لو كان ذلك يعني إنزال قطاعات محددة من القوى العاملة بالأمس إلى الفقر المدقع. هنا يكمن انتصار ا يوليبرالية، ونحن نتعرض لكافة عواقبها.

تتضمن هذه القصة، مثل معظم القصص الخرافية، جزءا ضئيلا من الحقيقة وجزء أعظم بكثير من الكذب. صحيح أن العمال في جملة كاملة من الصناعات - الإعلام والتسويق والقانون والهندسة المعمارية والترفيه والفنادق والنقل وغيرها - متخوفون بشأن ما سيعنيه الذكاء الاصطناعي بالنسبة لمهنهم. وهم على حق! فهذه التكنولوجيا تجمع بين درجة عالية من عدم اليقين بشأن إمكانياتها ودرجة عالية من اليقين بأن أرباب العمل سيستخدمون هذه القدرات، أيا تكن، لمحاولة التخلص من المستخدمين البشر. كانت إضرابات كتاب السيناريو والممثلين في هوليوود في العام 2023 مدفوعة إلى حد كبير بهذه الحسابات المنطقية. ما من أحد يعرف بالضبط ما ستتمكن الشركات من فعله بالذكاء الاصطناعي، ولكن جلي أنه إذا أتيح لها المجال الحر، فإنها ستفعل أشياء ستضر بالعمال وتفيد المالكين.

في قطاع عملي، الصحافة، على سبيل المثال، سيُلخص الفرق بين "الذكاء الاصطناعي كأداة لمساعدة الصحفيين على أداء عملهم بنحو أفضل" و"الذكاء الاصطناعي كبديل رخيص ورديء وغير أخلاقي للصحفيين البشر" في ما إذا كانت القوى العاملة قادرة على إجبار الشركات على السير في الطريق الصحيح. في القطاعات حيث لا توجد نقابات قوية، قد يكون الأمل الوحيد هو تشريع حكومي لطرق تطبيق الذكاء الاصطناعي. مهما يكن من أمر، حان وقت العمل. يقول صندوق النقد الدولي أن 40% من العاملين في العالم لديهم وظائف "ستتأثر بالذكاء الاصطناعي". وهناك الكثير من الناس الذين لديهم مخاوف مبررة تماماً.

يجب أن تكون للعمال وللحركة النقابية التي تساندهم قصة مغايرة. قصة تتضمن الواقعية القاسية التي يتغنى بها عالم الشركات، إلى جانب ما يفتقر إليه من اهتمام بالإنسانية. من الصعب بنحو لا يصدق وقف انتشار التغيرات التكنولوجية التي تزيد الفعالية. وا نترنت والعولمة وتطبيقات مشاركة الركوبcovoiturage دليل على ذلك.

ستحرص الرأسمالية على انتشار سريع للأشياء التي ترفع الإنتاجية. وسيندرج الذكاء الاصطناعي (أيًا كان المظهر المفيد الذي سيفرض نفسه في النهاية) ضمن هذه الفئة. وعلى غرار جميع التكنولوجيات الجديدة، يمكن للنقابات أن تكون يقظة لضمان ألا يكون تطبيقها سباقًا غير حذر ومتعسفا إلى الهاوية. ولكن هذه ليست سوى معركة ثانوية. إن أهم شيء بالنسبة للشغيلة المنظمين هو ضمان تقاسم الفوائد التي ينتجها الذكاء الاصطناعي - المكاسب الاقتصادية والكفاءة والإنتاجية - مع العمال بدلاً من أن تستأثر بها الإدارة والمستثمرون.

تخيلوا، ع سبيل المثال، أن الذكاء الاصطناعي يسمح لشركة ما بالقيام بنفس القدر من العمل بنصف عدد العمال في نصف الوقت - عجائب العلم! والآن تخيلوا مسارين مختلفين لهذا التحول: في أحدهما، تقوم الشركة بتسريح نصف العمال، وتخفض تكاليف اليد العاملة إلى النصف، وتضاعف الإنتاجية في الساعة، وتذهب جميع المنافع الناتجة عن هذا التغيير إلى مستثمري الشركة والمديرين التنفيذيين الذين نفذوا عملية التسريح مبتهجين.

في سيناريو آخر، يتم تدريب كل عامل يُستعاض عن وظيفته بالذكاء الاصطناعي على وظيفة داخلية أخرى، ما يسمح للشركة بالتوسع (أو الحصول على تعويضات تسريح هامة وتدريب على مهنة أخرى)، بينما يمكن للعمال المتبقين العمل لساعات أقل في الأسبوع مقابل نفس ا جر من خلال تحسين الكفاءة، ويتم تقاسم مكاسب الأرباح بين القوى العاملة، إما من خلال تقاسم الأرباح أو ملكية الموظفين للشركة.

في المثال الأول، أدى الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم عدم المساواة وجعل حياة العمال أكثر هشاشة. أما في المثال الثاني، فقد فعل العكس. في هذه المرحلة المبكرة من عمر هذه التكنولوجيا، لا يزال كلا المسارين مفتوحين أمامنا.

هذه هي المعركة الحقيقية التي تنتظرنا. عندما يُضرب كتاب السيناريو في هوليوود عن العمل لتجنب كتابة السيناريوهات بواسطة الذكاء الاصطناعي، أو عندما يحذر عمال فنادق لاس فيغاس من مساوئ النادل الآلي، فهم ليسوا جهلة بدائيين لا يفهمون مكاسب الإنتاجية التي ستحققها هذه التكنولوجيا الجديدة. بل على العكس، فهم يدركون جيدًا أنهم إذا لم يستعملوا قوتهم الخاصة، ستؤول كل تلك الأرباح الوفيرة إلى من هم في فوق، ولن يبقى لهم شيء.

احذروا أي شخص يغتني باستخدام الذكاء الاصطناعي ويصف العمال بأنهم كارهون للتكنولوجيا نكوصيون ومتجاوزن. هذا يذكرنا بشكل مزعج بالاقتصاديين البارعين الذين أوضحوا أن التجارة الحرة المعولمة ستنتج منافع معولمة، بغض النظر عن حقيقة أن كل تلك المنافع ستذهب إلى 1% من السكان. لا يتعلق الأمر بنقاش حول التكنولوجيا، بل حول السياسة الاقتصادية: هل سينقذنا التقدم في مجال الأتمتة من العمل الشاق وييسر حياتنا؟ أم أنه سيتم ببساطة إلغاء فرص عمل، ما يجعل حياة ملايين الأشخاص أشد مشقة؟

بقدر ما أن الذكاء الاصطناعي حقيقي، يجب اعتباره ملكا عموميا وليس منفعة خاصة. لن تفلح النقابات في إبعاد الذكاء ا طناعي عن أماكن العمل، لكن بوسعها بالتأكيد النجاح في إجبار الشركات على تشارك فوائد الذكاء الاصطناعي مع الجميع.

وسواء أكان إنتاج الحصى أو أشباه الموصلات، تأخذ كل شركة قدراً معيناً من العمل وتحقق قدراً معيناً من الأرباح، ثم تقسمه على العمال والمديرين والمستثمرين. إذا كانت خطوط الإنتاج أو اتفاقيات التجارة الحرة أو الذكاء الاصطناعي تولد المزيد من المنافع بيد عاملة أقل، فالأمر جيد جدا، ولكن العمال لهم الحق في تلك المنافع أكثر من أي صاحب مصلحة آخر. لن ينزعج سائقو عربات النقل إذا علموا أنهم سيحصلون على وظائف في قيادة الشاحنات الجديدة الفاخرة. فالتكنولوجيا تعمل لصالح الناس، وليس العكس.

مصدر: https://jacobin.com/2024/01/workers-labor-artificial-intelligence-technology